INTERPOL

السلع غير المشروعة والصحة العامة في العالم

مشاريع شرطية تركز على المستقبل

في سعيها المتواصل لدعم المنظمات الدولية من أجل تعزيز المجتمع الدولي، تقوم الإمارات العربية المتحدة – من خلال مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً – بتمويل سبعة مشاريع للإنتربول في سبعة مجالات متّصلة بالجريمة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والإتّجار غير المشروع بالمخدرات، والسلع غير المشروعة والصحة العالمية، وسرقة المركبات، والمجتمعات المعرّضة وحماية التراث الثقافي.

مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً هي نقطة الالتقاء للمنظمات المتقاربة التفكير التي تضمّ جهودها الى الإنتربول للاستجابة لتحديات جرائم اليوم. وهي تشجّع الالتزام الدولي والشراكة مع القطاع الخاص من أجل حماية المواطنين، والبنى التحتية، والشركات، والاستثمارات من تهديدات الإرهاب والجريمة السيبرية والجريمة المنظّمة.

السلع غير المشروعة
والصحة العامة في العالم

الإشكاليات

يمثل الاتجار بالمنتجات غير المشروعة مشكلة بارزة لأجهزة إنفاذ القانون الدولي وخطرا هائلا على الصحة العامة عالميا. وعبارة "الاتجار بالمنتجات غير المشروعة" تشمل أفعالا منها التزوير (المستحضرات الطبية)، وتقليد السلع (انتهاك العلامات التجارية)، والقرصنة (التعدي على حق المؤلف)، وغش المنتجات، وتهريب المنتجات المشروعة، والتهرب من دفع الضرائب. وعديدة هي أنواع السلع غير المشروعة التي يتم الاتجار بها فهي تشمل منتجات العناية الشخصية (مثل مستحضرات التجميل) والأدوية والأجهزة الطبية والمواد الغذائية والمشروبات الكحولية ولُعب الأطفال والإلكترونيات ومكونات المحركات ومواد البناء ومبيدات الحشرات وكثير غيرها. وفي الواقع، ليس هناك أي منتجات في مأمن من التزوير أو التقليد أو الغش.

وتخلف جرائم الاتجار بالمنتجات غير المشروعة عواقب وخيمة على المجتمع على جميع المستويات. وتقليد السلع يُضر بالشركات التي تنتج وتبيع سلعا مشروعة، والحكومات تخسر عائدات ضريبية من المنتجات المصنّعة أو المبيعة في السوق السوداء، والمستهلكون يعرّضون صحتهم للخطر من السلع التي لا تستوفي معايير السلامة. وعصابات الجريمة المنظمة تصنّع

وتوزع السلع غير المشروعة مع لامبالاة مطلقة بالتبعات التي غالبا ما تكون خطيرة على صحة المستهلكين وسلامتهم.

ويمكن أن تسفر السيارات المقلدة والقطع الميكانيكية عن حوادث مميتة، ومن المعروف أن مواد البناء المغشوشة تُستخدم في تصنيع محطات توليد الكهرباء ويمكن أن تخلّف عواقب كارثية.

والمنتجات الغذائية والمشروبات غير المشروعة يمكن أن تتسبب بأضرار خطيرة على صحة مستهلكيها إذ إن هذه المنتجات تحتوي على مكونات سامة. أما بالنسبة للمنتجات الصيدلانية غير المشروعة، فإنها غالبا ما تحتوي على الكمية غير المناسبة من المواد النشطة (إما تقل عن اللازم أو تربو على اللازم أو غير موجودة على الإطلاق)، أو على مواد ضارة تشكل خطرا شديدا على الصحة. والمرضى في جميع أنحاء العالم يعرّضون صحتهم بل وحياتهم للخطر نتيجة لاستهلاكهم بدون معرفة أدوية مزورة أو عقاقير أصلية خُزنت بما يتنافى مع الأصول أو انتهت صلاحيتها. وتشمل الأدوية المزورة، في ما تشمل، أدوية لا مفعول لها وأخرى خطرة للغاية (منها، على سبيل المثال، ما يسبب أزمة قلبية أو غيبوبة)، وأحيانا قاتلة.

والاتجار بالسلع غير المشروعة، علاوة على تمثيله تهديدا للمستهلكين، يشكل مصدر إيرادات هاما لشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهناك أدلة كثيرة على أن الأرباح التي يدرها بيع المنتجات غير المشروعة يعاد استثمارها في أنواع أخرى من الجرائم من بينها الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة النارية والجريمة البيئية والجرائم السيبرية والإرهاب.

وساهم تطور التكنولوجيا السريع والحرية النسبية لحركة السلع والأموال ونمو التجارة على شبكة الإنترنت في ارتفاع في مستوى توفر المنتجات غير المشروعة ارتفاعا هائلا. وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تحركها الرغبة في تحقيق مكاسب مالية، أصبحت أكبر حجما وأوسع نطاقا وأشد خطرا. وهذه الجماعات الإجرامية معقدة، فقد يكون مقرها في بلد وتصنّع المنتجات في بلد آخر وتوزعها عن طريق بلد ثالث. وغالبا ما تكون المواقع الإلكترونية غير القانونية في مكان آخر وما تُنقل الأموال عبر بلدان إضافية. والاتجار غير المشروع لا يعرف حدودا، مما يجعل دور منظمات الشرطة الدولية في منعه ومكافحته أمرا لا بد منه.

دور الإنتربول حاليا

يكافح الإنتربول الاتجار بالمنتجات غير المشروعة نتيجة للدور المركزي الذي تؤديه شبكات الجريمة المنظمة. وفي السنوات الأخيرة، راكم الإنتربول الكثير من الخبرات والمعارف بشأن مجال الجريمة هذا السريع الحركة والمهدد للحياة. وعلى غرار ما تبيّنه الأدلة، يشكل الاتجار بالمنتجات غير المشروعة مصدر قلق عالمي، والإنتربول هو الوحيد القادر، بسبب موقعه الفريد من نوعه، على ربط الجهات المعنية في العالم أجمع لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في حماية المستهلكين.

وشركاؤنا عديدون من بينهم قوات شرطة وسلطات جمركية ومنظمات دولية وشركات من القطاع الخاص وهيئات تنظيمية وخبراء في مجال سلسلة الإمدادات وجامعات وإدارات معنية بالغذاء والدواء ومصارف وشركات تيسر بطاقات الدفع ومزودون بخدمات الإنترنت وخبراء قانونيون ومدعون عامون. ويستند الإنتربول إلى هذه الشبكة لدعم أنشطة بناء القدرات وتوفير المعلومات والعمليات على أرض الواقع، التي تساعد كلها على تقليص كمية البضائع غير المشروعة في السوق وتعطيل سلاسل التوزيع واعتقال المجرمين المسؤولين عن هذه الأنشطة. ويعزّز التدريب العملي بموارد للتعلم الإلكتروني، مثل الكلية الدولية للمحققين في الجرائم الماسة بالملكية الفكرية (IIPCIC) التي هي بمثابة إطار تدريب إلكتروني تفاعلي بالكامل يتناول الجرائم الماسة بالملكية الفكرية، استحدثه الإنتربول بالتعاون مع Underwriters Laboratories. وهو يوفر تدريبا رائدا مخصصا لأجهزة إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والمحققين العاملين في القطاع الخاص.

ويشكل تنفيذ عمليات لإنفاذ القانون في الميدان عاملا حيويا لتنظيف الأسواق من المنتجات غير المشروعة وتفكيك الشبكات غير المشروعة المسؤولة عن هذه الجرائم.

ولدى الإنتربول سجل حافل بالنجاحات في مجال تنسيق وتسهيل عمليات لإنفاذ القانون على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتركز هذه العمليات على تهديدات محددة مثل الأدوية غير المشروعة التي تباع عبر الإنترنت (عملية Pangea: عملية عالمية)، والمواد الغذائية والمشروبات المغشوشة وغير المستوفية للمعايير المطلوبة (عملية Opson: عملية عالمية) أو تركز على مناطق (جنوب شرق آسيا: عمليتا Storm و Real، وأمريكا الجنوبية: عملية Jupiter، وأمريكا الوسطى: عملية Maya، وأفريقيا: عمليات Mamba و Cobra و Porcupine و Giboia و Lucriphacg و Etosha). وأثمرت عمليات إنفاذ القانون هذه عن مصادرة الملايين من المنتجات غير المشروعة وتفكيك العديد من الشبكات الإجرامية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينظم البرنامج مؤتمرا سنويا يجمع الجهات المعنية في العالم لبحث العمليات. ودخل هذا المؤتمر عامه الحادي عشر.

عالمية
عمليتا Pangea و Opson
أمريكا الوسطى
عملية Maya
جنوب شرق آسيا
عمليتا Storm و Real
أمريكا الجنوبية
عملية Jupiter
افريقيا
عمليات Mamba و Cobra
و Porcupine و Giboia
و Lucriphac و Etosha

الخطوات المستقبلية

من أجل مكافحة الاتجار بالمنتجات غير المشروعة
وحماية الصحة العامة في العالم، سيقوم
الإنتربول بما يلي:

جمع البيانات والمعلومات

جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على منع الجريمة، وإعداد تقارير تحليلية إقليمية وتقييم المخاطر المتعلقة بأكثر المناطق تصنيعا لهذه المنتجات، ونقاط العبور، وأساليب التهريب، وطرق الإمدادات غير المشروعة، والمنهجيات.

زيادة أنشطة بناء القدرات

زيادة أنشطة بناء القدرات الحالية عبر عقد دورات تدريبية على الصعيدين الوطني والإقليمي استنادا إلى احتياجات البلدان، وإقامة إطار عمل موحد، ووضع برنامج إرشادي للتعريف بمبدأ ''تدريب المدرّب''، وإرساء شراكات مع أجهزة إنفاذ القانون للتعريف بـ IIPCIC.

تحسين التعاون

المساعدة على تشكيل أفرقة عمل متعددة الهيئات ومتخصصة، لتحسين التعاون بين خبراء من أجهزة إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والجمارك والقطاع الخاص. والعمل جار حاليا لإنشاء شبكات من الخبراء في آسيا (Project Chain) والشرق الأوسط (Project Qanoon). وسيتم الاتصال بمناطق أخرى لتحذو حذوهما.

جمع الخبراء

توفير منبر للخبراء من القطاعين العام والخاص من خلال تنظيم مؤتمر سنوي لتحفيز الحوار بين الجهات المعنية وتبادل أفضل الممارسات.

تنسيق العمليات العابرة للحدود

تنسيق العمليات العابرة للحدود ومساعدة أجهزة إنفاذ القانون في اعتراض سلسلة الإمدادات العالمية غير المشروعة. والغرض من هذه العمليات واعتراض سلسلة الإمدادات هذه هو زيادة معدلات النجاح في مجالات تفكيك مراكز التوزيع ومصادرة البضائع غير المشروعة وإغلاق المواقع الإلكترونية غير المشروعة. وبناء على نتائج العمليات، يتم اختيار حالات تتصل بعدد من البلدان لتنظيم اجتماعات إقليمية بشأن التحقيق في هذه الحالات وتحليلها. واستنادا إلى التعاون الدولي، ستسعى هذه الاجتماعات للكشف عن الشبكات الإجرامية وعن العلاقات بين هذه الجرائم وجرائم أخرى واعتقال المجرمين.

حماية الصحة العامة

توعية العموم والحكومات بخطر هذه الأنشطة على الصحة العامة، ولا سيما مخاطر شراء المنتجات غير المشروعة عبر الإنترنت، وذلك في محاولة لتقليص الطلب على هذه السلع وحماية الصحة العامة.

CARE

INTERPOL

www.interpol.int